دافع الرئيس الإيراني حسن روحاني عن اتفاق طهران «الموقّت» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محذّراً من أنّ «تدمير العلاقة مع الوكالة لن يبقي أمام إيران طريقاً آخر»، فيما كانت واشنطن تعرب عن «مخاوفها من أن إيران تتحرّك في الاتجاه الخاطئ» بعد وقف تنفيذ البرتوكول الإضافي

إيران تخصب اليورانيوم بوتيرة سريعة

روحاني يدافع عن الاتفاق مع «الوكالة الذرية»... وإشارات أميركية للتمهيد لمفاوضات

وجّه روحاني انتقادات إلى البرلمانيين المعارضين للاتفاق مع الوكالة الذرية (فاطمة بهرامي/ الأناضول)

طهران ـ **صابر غل عنبري**
واشنطن ـ **فكتور شلهوب**

وجّهت أميركا بعض الإشارات إلى إمكانية ملاقاة إيران في منتصف الطريق، عبر «رفع بعض العقوبات» لفتح طريق للمحادثات بين البلدين، فيما كان الرئيس الإيراني حسن روحاني يستفيد، أمس الأربعاء، من تراجع النواب المحافظين في قضية «الاتفاق الفني المؤقت» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليشن هجوماً عليهم، متهماً من يقف ضد الاتفاق باللعب في ملعب «الأعداء ومتابعة أهدافهم».

وفيما أعربت فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في بيان مشترك مساء أول من أمس، عن قلقها من «الطابع الخطير» لوقف إيران البروتوكول الإضافي، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها «قلقة للغاية» حيال إمكانية وجود مواد نووية في موقع غير مصرح به في إيران، التي تنتج يورانيوم بدرجة نقاء 20 في المائة بوتيرة أسرع مما جاء في قانون البرلمان. وذكرت الوكالة، في تقرير اطّلعت عليه وكالة «فرانس برس» مساء الثلاثاء الماضي، أنها «قلقة للغاية» حيال إمكانية وجود مواد نووية في موقع غير مصرح به في إيران. والموقع هو مستودع في تورقز آباد في طهران، وأشارت إلى أنّ «وجود جزيئات من اليورانيوم الناجمة عن نشاط بشري غير مصرّح بها من جانب إيران، يعكس بشكل واضح وجود مواد نووية و/أو معدّات ملوّثة بمواد نووية في هذا المكان». ونقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسيين وتقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنتج يورانيوم عالي التخصيب بوتيرة أسرع مما جاء في قانون البرلمان، الذي بدأت بموجبه عملية التخصيب بدرجة نقاء تصل إلى 20 بالمائة الشهر الماضي. وقال دبلوماسي رفيع المستوى «إنهم ينتجون 15 كيلوغراماً في الشهر من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمائة. هذا هو معدل إنتاجهم». وقال دبلوماسي آخر إن إيران «تجاوزت بقليل» هدف العشرة كيلوغرامات شهرياً. وذكر تقرير ربع سنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران انتجت حتى 16 فبراير/ شباط الحالي 17,6 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 20 بالمائة.

ودافع روحاني، أمس الأربعاء، عن الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة التعاون بين الطرفين بعد تعليق البروتوكول الإضافي الذي يخضع البرنامج النووي الإيراني لرقابة صارمة، الثلاثاء الماضي، ووجّه انتقادات للبرلمانيين المعارضين للاتفاق، متهماً من يقف ضد الاتفاق و«يخدشه» باللعب في ملعب «الأعداء ومتابعة أهدافهم». وكان البرلمان الإيراني، الذي يسيطر المحافظون عليه، قد رفع شكوى ضد الحكومة إلى السلطة القضائية لمحاكمة روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي، لكن بعد تصريحات المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، مساء الاثنين، وعدم تطرقه إلى الاتفاق، تراجع البرلمانيون، فيما أعلن رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف تشكيل لجنة لحل الخلافات مع الحكومة.

وفي اتهام غير مباشر للبرلمان الإيراني بالتدخل في أعمال الحكومة، أكد روحاني، خلال اجتماع مجلس الوزراء، أنه «لا يحقّ لأي سلطة التدخل في شؤون السلطات الأخرى»، موضحاً أنّ «رئيس الجمهورية هو المسؤول عن تنفيذ الدستور». وأضاف: «الحكومة نفذت قانون البرلمان بتعليق البروتوكول الإضافي، مائة في المائة، لكننا عملنا بحكمة وذكاء لكي لا تُنهم بعدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، محذراً من الإضرار بعلاقات إيران مع الوكالة، ومعتبراً أنّ «تدمير العلاقة مع الوكالة لن يبقي أمام إيران طريقاً آخر». وأوضح أنّ استمرار التعاون مع الوكالة الدولية «تأكيد على سلمية نشاطنا النووي، لكن بحال عدم التعاون وطرد الوكالة، كان العالم ينظر إلى انشطتنا على انها غير سلمية».

> كريس مورفي: رفع بعض العقوبات عن إيران ليس فكرة سيئة

> اعتبرت الصين أن تطورات البرنامج النووي وصلت إلى نقطة حرجة

وفي إطار متصل، أعلن روحاني، في ذلك، شدّد روحاني على أنّ بلاده حرمت من خلال الاتفاق مع الوكالة الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، من «ورقة لاستخدامها ضد إيران»، قائلاً إنّ هذه الدول «مدينة لإيران كثيراً». وكرّر أنّ طهران رغم خفض تعهداتها النووية «ما زالت باقية في الاتفاق النووي»، مؤكداً أنّ الاتفاق «حي وقائم بصير إيران»، لكنه رهن بقاءه بوقف الولايات المتحدة «الإرهاب الاقتصادي»، في إشارة إلى العقوبات المفروضة على طهران منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في 2018.

وفي واشنطن، صدرت إشارات تحمل على الاعتقاد بأنّ الجلوس إلى طاولة التفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني قد لا يتأخر. وقال السناتور الديمقراطي كريس مورفي إنّ «رفع بعض العقوبات عن إيران ليس فكرة سيئة، لفتح طريق المحادثات» بين واشنطن وطهران، معرباً عن تأييده لوضع إطار قائم على فكرة «الامتثال بالامتثال»، أي رفع الولايات المتحدة العقوبات تدريجياً مع توقع أن تفي إيران بالتزاماتها.

والسناتور لم يكن ليتبرع بمثل هذا التصريح لو لم يكن على معرفة بأجواء البيت الأبيض، وحصل على الضوء الأخضر من الرئيس جو بايدن، كجس نبض، كما للإيحاء بأنّ مثل هذه الخطوة «لها تغطية في الكونغرس الذي أجرت الإدارة معه مشاورات تناولت، على ما يبدو، موضوع العقوبات واحتمال تخفيفها لدفع إيران إلى الطاولة.

وجاء تحرك بعض الجمهوريين ضد رفع العقوبات ليعزز الاعتقاد بأنّ الإدارة تعمل في هذا الاتجاه. واتهم وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، أمس الأول، إدارة بايدن «بتقويض سياسة (دونالد) ترامب» المتعلقة بالعقوبات، وأنها «تجري اتصالات مع الوزير جواد ظريف».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، أول من أمس، إنّ الولايات المتحدة تحثّ إيران مجدداً على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين أشاد برايس بدبلوماسية مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، إلا أنه أعرب عن الاتجاه الخاطئ»، معتبراً أن طهران «تبتعد أكثر عن قيودها النووية». وأضاف أنّ واشنطن ستُجري مشاورات مع الوكالة التابعة للأمم المتحدة لبحث «الإجراء المناسب» لدعم تعاملاتها مع إيران. وبعد ساعات من وقف طهران العمل بالبروتوكول الإضافي، أعربت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في بيان مشترك مساء أمس الأول، عن «أسفها العميق» لهذا القرار، مشددة على «طابعه الخطر». وقال وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث «نأسف بشدة لأن إيران بدأت تعليق العمل بالبروتوكول الإضافي وإجراءات الشفافية المنصوص عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)». وأضافوا: «نحثّ إيران على وقف والعدول عن كل الإجراءات التي تقلص الشفافية، وضمان التعاون التام وفي الوقت الملائم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية». في المقابل، حذّرت وزارة الخارجية الصينية، أمس، من أن التطورات المحيطة ببرنامج إيران النووي وصلت إلى «نقطة حرجة» وأن رفع العقوبات عن البلاد أمر أساسي لكسر الجمود. واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي، أمس، أن تقليص إيران عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية «تهديداً» يتطلب رداً. وأكد أن إسرائيل «لن تسمح أبداً لإيران بامتلاك القدرة على حيازة سلاح نووي». ورأى أن طهران «تدمر ما تبقى من رقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

للحديث تتمة...

إصلاحات ليبية ضرورية

اسامة علي

يبدو أن حالة النواب في ليبيا ستتحول إلى ظاهرة تستحق الدراسة، والبحث عن حلول جذرية لها، قبل حلول موعد الانتخابات التشريعية المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وذلك استدراكاً للوضع، وحتى لا تتم إعادة إنتاج الحالة ذاتها. تلك الجهة، أي مجلس النواب، المنوط بها التشريع ومحاسبة الحكام ومراجعة عملهم، تحولت إلى عكس مهمتها. فالنواب الليبيون هم رهن مواقف حكام الأمر الواقع، من عسكريين ومسلحين و«بارونات» المال العام.

من مظاهر غربة الحياة البرلمانية الليبية، إصرار أعضائها على البقاء في المشهد بأي شكل. فمقابل ذهاب النواب المنتخبين عام 2014 إلى الاجتماع في مدينة طبرق، شرق البلاد، للحفاظ على مكسب انتخابهم والبقاء، في المشهد، رغم حكم القضاء بعدم دستورية اجتماعاتهم في تلك المدينة، عاد النواب في البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام)، رغم انتهاء ولايتهم، للمتوضع في المشهد السياسي مجدداً، ضمن مسارات الحلّ التي انتهت في الصخيرات المغربية، نهاية عام 2015. وجاء ذلك في شكل برلماني جديد، ضمن المجلس الأعلى للدولة، استنساخاً لتجارب دول تعيش حالة استقرار تام، في مظهر آخر من مظاهر الإصرار على البقاء.

ورغم قراءة المراقبين لوجود مجلس الدولة، كآلية لموازنة قرارات مجلس النواب، وعدم احتكار الأخير للقرار في حالة الصراع، كون مجلس النواب غرفة استشارية، إلا أن السنوات التي تلت هذا الحلّ أثبتت أن البرلمانات الليبية شديدة الانشطار، وساهمت في عرقلة أي حل.

وفي الحالة الراهنة، ورغم مشاركة البرلمانيين في طرابلس وطبرق، ومجلس الدولة أيضاً، في ملتقى الحوار السياسي، عبر ممثلين لهم شاركوا في إنتاج أول سلطة موحدة بعد ست سنوات من الانقسام، لا تزال مخرجات ملتقى الحوار وسلطته الموحدة تواجه تحدي البرلمانيين مجدداً. ويأتي ذلك في شكل جديد من أشكال إعاقة الحياة السياسية، وتحديداً الصراع على رئاسة مجلس النواب، ضمن تداعيات الصراع السياسي والعسكري السابق. وتكشف تدوينة لأحد النواب عن عسر أزمة مجلس النواب، بعدما أكد النائب عبد السلام نصية أن الحكومة الجديدة تتعرض للابتزاز من قِبل طيف نيابي، طلب من رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، القبول ببعض المقربين من طيف سياسي مُعيّن في الحقائب الوزارية الجديدة، مقابل منح حكومته الثقة.

قصف بغداد وأربيل: ضغط أميركي لمحاسبة المتورطين

> تضغط السلطات الأميركية لمحاسبة المتورطين في الهجمات التي استهدفت أخيراً مصالحها في العراق، وسط اتهامات مباشرة لإيران بالمسؤولية عنها

ترفع الهجمات الصاروخية المتجددة ضد المصالح الأميركية في العراق، وآخرها استهداف المنطقة الخضراء وسط بغداد، التي تضم السفارة الأميركية، الإثنين الماضي، حالة القلق لدى السلطات العراقية في ظل تحميل الخارجية الأميركية إيران مسؤولية الضربات.

وبعد هدوء استمر لنحو أربعة أشهر، شهدت الفترة الأخيرة ثلاثة هجمات، آخرها كان يوم الإثنين، سبقه استهداف قاعدة بلد شمال بغداد السبت، وقبله الهجوم على قاعدة أميركية في أربيل. هذه التطورات حضرت في اتصال هاتفي بين رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والرئيس الأميركي جو بايدن مساء الثلاثاء. وأعلن البيت الأبيض في بيان أن المسؤولين بحثا الهجمات الصاروخية التي استهدفت السفارة الأميركية في بغداد، وأكدا ضرورة «محاسبة المسؤولين» عنها. وقال إن «الرئيس (بايدن) أكد دعم الولايات المتحدة لسيادة العراق واستقلاله وأشاد بقيادة رئيس الوزراء»، مضيفاً أن الرئيسين «ناقشا الهجمات الصاروخية الأخيرة ضد أفراد القوات العراقية وقوات التحالف واتفقا على ضرورة محاسبة المسؤولين عن مثل هذه الهجمات بالكامل». وأضاف البيان أنهما «ناقشا أيضاً أهمية دفع الحوار الاستراتيجي بين بلدينا قدماً وتوسيع التعاون الثنائي بما يخدم مصلحة البلدين والعمل على دعم الأمن والسلم في المنطقة واستمرار التعاون في محاربة داعش». وأضاف «كما أكدنا العمل لمواصلة الحوار الاستراتيجي بين بلدينا على أساس السيادة العراقية».

وسبق ذلك تشديد الكاظمي على رفضه تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات، قائلاً على هامش اجتماع لمجلس الوزراء الثلاثاء إن الصواريخ التي وصفها بـ«العبثية» تمثل محاولة لإعاقة تقدم الحكومة، متوعداً بأن الأجهزة الأمنية ستصل إلى الجناة، وسيتم عرضهم أمام الرأي العام. وفي السياق، قال المتحدث باسم الحكومة العراقية حسن ناظم إنه «لا احد يمكنه الضغط على الحكومة من خلال إطلاق الصواريخ»، موضحاً خلال مؤتمر صحافي أن «الصواريخ العبثية تحاول زعزعة أمن المواطنين»، مضيفاً أن «الدولة لا تفاوض على سيادتها».

على المقلب الآخر، نقلت وكالة «فرانس برس» الثلاثاء عن مسؤول عسكري أميركي كبير في العراق، لم تسمه، قوله إن الحوادث الأخيرة تشبه الهجمات التي وقعت العام الماضي، واستخدمت فيها عشرات الصواريخ من طراز 107 مليمترات التي تطلق من مركبات صغيرة. وتابع «المعلومات الاستخباراتية تقول إن هناك المزيد في المستقبل».

ويرى محللون وخبراء أن استئناف الهجمات ضد المصالح الأميركية في العراق مرتبط بعوامل محلية ودولية. على المستوى المحلي، تتحدى الفصائل المسلحة الكاظمي الذي كان وعد بضبط هذه الفصائل، وفق ما تقول أنيسة البصيري من المعهد الملكي لخدمات الأمن والدفاع. وأوضحت لوكالة «فرانس برس» أن هذه الفصائل «تريد تذكير الجميع بأنها موجودة وتملك حرية التحرك متى شاءت». وأشارت إلى أن «الهجمات المتجددة قد تكون محاولة من المقربين من إيران لزيادة نفوذ حليفتهم في ضوء المحادثات التي تلوح في الأفق مع الولايات المتحدة».

وقد تكون لدى إيران أسباب مالية للضغط على بغداد بشكل مباشر، وفق ما نقلت «فرانس برس» عن مسؤولين محليين وغربيين. وتحتاج طهران إلى الوصول إلى حسابها في بنك التجارة العراقي المملوك للدولة حيث كانت الحكومة العراقية تدفع لها ثمن الغاز الإيراني المستورد. لكن مسؤولين عراقيين قالوا إنهم يخشون دفع ديون مستحقة لطهران بقيمة حوالى مليارَي دولار خشية أن يثير ذلك غضب الولايات المتحدة. وأثيرت القضية في أواخر يناير/ كانون الثاني، عندما سافر وفد يضم وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ورئيس ديوان رئيس الوزراء رائد جوحي إلى طهران. وبحسب مسؤول عراقي مطلع على الرحلة، تحدث لـ«فرانس برس»، حمل جوحي رسالة من الكاظمي تطلب من طهران كبح جماح الجماعات المسلحة في العراق. وصرح المسؤول لوكالة «فرانس برس» أن «إسماعيل قاآني أبلغهما أن إيران لن تتمكن من السيطرة على نشاطات الجماعات المسلحة في العراق ما لم تحصل على أموال من حساب المصرف العراقي للتجارة».

> مسؤول عسكري أميركي يتوقع المزيد من الهجمات

(العربي الجديد، فرانس برس)

شرق غرب

تونس: «النهضة» تحشد لمسيرة السبت

واصلت حركة «النهضة» في تونس، أمس الأربعاء، الحشد لمسيرة «الثبات والدفاع عن المؤسسات» بعد غد السبت، داعية قواعدها إلى الحضور بكثافة. وأكد رئيس حزب «النهضة» ورئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي، أن «حرية التظاهر مكفولة لكلّ التونسيين»، فيما أكد عضو المكتب السياسي للحركة، رفيق عبد السلام، أن «المسيرة ليست لاستعراض العضلات، بل رسالة قوية من الشارع بالوقوف إلى جانب الدولة».

(العربي الجديد)

الإفراج عن نبيل القروي بكفالة

قرّر القضاء التونسي، أمس الأربعاء، إطلاق سراح المرشح لانتخابات 2019 الرئاسية ورئيس حزب «قلب تونس»، نبيل القروي (الصورة)، بكفالة مالية، بعدما قضى الأخير شهرين موقوفاً في ملف غسل أموال وتهرب ضريبي. وقال المتحدث باسم المحكمة الابتدائية، محسن الدالي، إنه «تقرّر إطلاق سراح القروي مؤقتاً على أن يبقى على ذمة التحقيق».

(فرانس برس)

رسالة خطية من البحرين لقطر

تلقى نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الأربعاء، رسالة خطية من وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني، في ما يعد أول اتصال رسمي بين البلدين منذ التوقيع على «بيان العلا» في السعودية، في يناير/ كانون الثاني الماضي، لإنهاء الأزمة الخليجية. وقالت الخارجية القطرية إن وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، سلطان بن سعد المريخي، تسلّم الرسالة من وكيل وزارة الخارجية البحرينية للشؤون الإقليمية ومجلس التعاون الخليجي، وحيد مبارك سيار، فيما أكدت الخارجية البحرينية أنها وجهت خطاباً إلى نظيرتها القطرية «لتجديد الدعوة إلى بدء المباحثات الثنائية بين البلدين».

(العربي الجديد)

صالح فوجيل رئيساً لمجلس الأمة الجزائري

انتخب أعضاء مجلس الأمة الجزائري (الغرفة العليا للبرلمان)، أمس الأربعاء، صالح فوجيل (90 عاماً) رئيساً للمجلس، بعد شغور المنصب منذ 22 شهراً عقب تولي رئيس المجلس السابق عبد القادر بن صالح مهام رئاسة الدولة مؤقتاً إثر استقالة عبد العزيز بوتفليقة. وأكد فوجيل أمس أن «دور المجلس مساندة رئيس الجمهورية (عبد المجيد تبون) في هذه المرحلة الخطرة».

(العربي الجديد)

واشنطن تريد العودة إلى مجلس حقوق الإنسان

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الأربعاء، أن بلاده تسعى إلى شغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تراجع عن سياسة المقعد الشاغر التي اعتمدها الرئيس السابق دونالد ترامب. وقال بلينكن، في خطاب عبر الفيديو أمام المجلس، إن وزارته «ستطلب دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لرغبتنا في شغل مقعد مجدداً في المؤسسة».

(فرانس برس)

فضيحة تلقيح السياسيين: نقمة اللبنانيين تتعاظم

تاخير كبير في الخطة الموضوعة للتلقيح (حسين بيضون)

> جاءت فضيحة تلقي نواب لبنانيين للقاح كورونا خارج الأصول المتبعة، لتزيد نقمة اللبنانيين وشكوكهم في هذه العملية، مقابل استشراس السلطة في الدفاع عن نفسها ومهاجمة الناشطين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تتفاعل قضية تلقي نواب لبنانيين وموظفين في البرلمان، وفريق رئيس الجمهورية ميشال عون، للقاح كورونا خارج الأصول المتبعة والترتيبة المعمول بها، في ظل عدم الثقة بالطبقة الحاكمة والتشكيك بالالتزام بالمعايير الموضوعة لتوزيع اللقاحات، لدرء السلطة عبر نائب رئيس البرلمان إيلي الفرزلي، الذي شنّ في مؤتمر صحافي، أمس الأربعاء، هجوماً لاذعاً على ساروح كومار جا، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في مجموعة البنك الدولي، الذي هدد بتعليق تمويل لقاحات كورونا في حال تأكيد حصول انتهاكات للأصول الواجب اتباعها خلال عملية التلقيح. ووضع الفرزلي تهديد كومار جا واعتباره عملاً يحمل في طياته فقدان الأخلاقيات التي يفترض أن يتمتع بها من يجب أن يمثل البنك الدولي في لبنان، مناشداً البنك الدولي إرسال ممثل آخر بديل عن كومار جا. وبدل الاعتذار، هاجم الفرزلي الناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واصفاً إياهم «بالذباب الإلكتروني، الذي لن يخيفنا، لا بل يزيدنا إصراراً وعناداً على استهدافه، وسنقف له بالمرصاد». كما اتهم «الشعبوية» رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا عبد الرحمن البزري، الذي لوّح بالاستقالة قبل أن يتراجع عنها.

وتشهد عملية التلقيح في لبنان، في المراكز والمستشفيات أيضاً، الكثير من الشوائب والانتهاكات والفوضى، مع تخوّف المواطنين من «الوساطات» والتمييز والاستنسابية في توزيع اللقاحات. وإثر الفضائح المتكرّرة في إدارة عملية التلقيح، أعلنت الدكتورة تالينا عراوي، العضو المسؤول عن الأخلاقيات في اللجنة الوطنية للقاح، استقالتها من اللجنة.

وادت فضيحة تلقي نواب اللقاح، في ظلّ صمت مريب لوزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن، على الرغم من تحميله مسؤولية إرسال اللقاحات إلى المجلس، من قبل البزري، وما تلاها من تسريبات طاولت شخصيات سياسية نيابية ووزارية عدّة، إلى خروج المكتب الإعلامي في الرئاسة اللبنانية ببيان أكد فيه تلقي الرئيس ميشال عون وعقيلته ناديا عون، وعشرة من أعضاء الفريق الطبي والملازم له اللقاح، مشدداً في المقابل، على أنهم سجّلوا أسماءهم على المنصة الخاصة بالتلقيح. لكن هذا الأمر طرح الكثير من علامات الاستفهام حول السبب وراء كشف عون تلقيه اللقاح يوم حصوله عليه، والإعلان عن ذلك أمام اللبنانيين وللإعلام، علماً أنّ الرئيس وإن كان ضمن الفئات العمرية المحددة للإيحاء بأنّ مثل هذه الخطوة «لها تغطية في الكونغرس الذي أجرت الإدارة معه مشاورات تناولت، على ما يبدو، موضوع العقوبات واحتمال تخفيفها لدفع إيران إلى الطاولة.

وجاء تحرك بعض الجمهوريين ضد رفع العقوبات ليعزز الاعتقاد بأنّ الإدارة تعمل في هذا الاتجاه. واتهم وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، أمس الأول، إدارة بايدن «بتقويض سياسة (دونالد) ترامب» المتعلقة بالعقوبات، وأنها «تجري اتصالات مع الوزير جواد ظريف».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، أول من أمس، إنّ الولايات المتحدة تحثّ إيران مجدداً على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين أشاد برايس بدبلوماسية مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، إلا أنه أعرب عن «مخاوف أميركا من أن إيران تتحرك في الاتجاه الخاطئ»، معتبراً أن طهران «تبتعد أكثر عن قيودها النووية». وأضاف أنّ واشنطن ستُجري مشاورات مع الوكالة التابعة للأمم المتحدة لبحث «الإجراء المناسب» لدعم تعاملاتها مع إيران. وبعد ساعات من وقف طهران العمل بالبروتوكول الإضافي، أعربت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في بيان مشترك مساء أمس الأول، عن «أسفها العميق» لهذا القرار، مشددة على «طابعه الخطر». وقال وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث «نأسف بشدة لأن إيران بدأت تعليق العمل بالبروتوكول الإضافي وإجراءات الشفافية المنصوص عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)». وأضافوا: «نحثّ إيران على وقف والعدول عن كل الإجراءات التي تقلص الشفافية، وضمان التعاون التام وفي الوقت الملائم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية». في المقابل، حذّرت وزارة الخارجية الصينية، أمس، من أن التطورات المحيطة ببرنامج إيران النووي وصلت إلى «نقطة حرجة» وأن رفع العقوبات عن البلاد أمر أساسي لكسر الجمود. واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكينازي، أمس، أن تقليص إيران عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية «تهديداً» يتطلب رداً. وأكد أن إسرائيل «لن تسمح أبداً لإيران بامتلاك القدرة على حيازة سلاح نووي». ورأى أن طهران «تدمر ما تبقى من رقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية».

سياسيين يأتون باللقاحات إلى داخل البرلمان ليأخذوا اللقاح. ويلفت ياسين إلى أنّ «المسؤولين وبدل أن يستتروا ويفعلوا أي شيء لتحقيق الشفافية والمحافظة على تمويل البنك الدولي، في بلد منهك ومنهار اقتصادياً ومالياً، أتت ردة فعلهم بلا معنى، وتقوم على التهديد وتعلية السقف، وزيادة الضغط، ومن دون أي حسّ بالمسؤولية، وكأنهم غير مهتمين بظروف البلد». ويحذّر ياسين من خسارة تمويل اللقاحات، فهو أمر خطير جداً لناحية التداعيات والانعكاسات السلبية، معتبراً أن ما حصل يعكس طريقة إدارة الطبقة السياسية السيئة لكل الأزمات في البلد، سواء النقدية، والمالية، وملف انفجار مرفأ بيروت، والجامعات، والالجئين وكورونا وغيرها.

على صعيد الفئات ذات الأولوية، ملوحاً بتعليق التمويل في حال ثبت حصول «واسطة» أو تمييز أو انتهاك. ويقول وزير العدل السابق إبراهيم نجار، لـ«العربي الجديد»، إنّ موقف البنك الدولي جيد جداً، ويأتي في سياق التحذير لا أكثر، وعلى الطبقة السياسية أن تأخذ به، وتتعاطى مع ملف التلقيح في إطار الشفافية والعدل والمساواة، مضيفاً أنّ «ردات الفعل من السياسيين مبالغ فيها، وحبذا لو يتعظ المسؤولون من التحذير».

لا أولوية سياسية

وصف رئيس اللجنة الوطنية لإدارة لقاح كورونا، عبد الرحمن البزري، في حديث تلفزيوني أمس، تلقيح بعض النواب، بأنه غير مقبول وخارج عن خطة التلقيح الموضوعة، واساء الى جهود وزارة الصحة. ولفت إلى ان اللجنة حددت اولويات الاعمار والمهن للتلقيح، مضيفا «لم نلحظ في خطة التلقيح ما يسمى بالاولوية الوظيفية السياسية». وقال انه علم بامكانية تلقيح النواب قبل يوم فقط، فتواصله مع وزارة الصحة لعدم المضي في التلقيح، لكنه فوجئ بما حصل.

زمن بعيد ولغاية اليوم، وقد عبّر الفرزلي عن هذا المأزق، بطريقته ولغته، حتى أنه سخر من اسم الإقليمي، بطريقة مليئة بالعنصرية والتنمّر. ويضع دوبي ردود فعل الطبقة السياسية في خانة التعبير الصارخ عن مأزق منظومة الحكم، التي تعي جيداً حجم الانهيار وصعوبة الوضع، وكمية الانتقادات التي تنشّ عليها، مضيفاً «الشعب يغلي ويطالب بالمحاسبة والمساءلة، وقد ينفجر الشارع في أي وقت، وهذا ما يزيد من قلق أهل الحكم والساسة، الذين يمارسون سياسة الهروب إلى الأمام»، مستبعداً أن ينفّذ البنك الدولي تهديده بوقف تمويل اللقاحات، باعتبار أن رسالته الأساسية الإنماء والمساعدات، وأن لا يترك لبنان وحيداً، وهو البلد المنهك الذي يقف على شفير الهاوية.

وكان البنك الدولي قد خصص 34 مليون دولار لمساعدة لبنان في شراء اللقاحات والمباشرة بحملة تلقيح وطنية تغطي مليوني شخص من اللبنانيين والمقيمين من غير اللبنانيين، واشترط التقيد بأقصى معايير الشفافية في إدارة عملية التلقيح، وبموجب الخطة الوطنية التي تستند إلى توصيات منظمة الصحة العالمية

قضية

منذ إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس منتصف الشهر الماضي، مرسوم إجراء الانتخابات العامة، تصاعدت حملة الاعتقالات الإسرائيلية بحق قيادي وكوادر حركة «حماس» في الضفة الغربية، مستهدفة توجيه رسائل تحذير لهؤلاء من الترشح أو لعب دور في الانتخابات التشريعية. هذه الحملة التي كانت احتمالاً قائماً، تطرح تساؤلات عن سبب تجاهل قيادة «حماس» لهذا الواقع خلال حوارات القاهرة، وعدم السعي لإصدار مرسوم رئاسي لتحصين العملية الانتخابية قبل إجرائها وبعد النتائج

الاحتلال يلاحق «حماس»
حملة اعتقالات في الضفة تستبق الانتخابات

تخوّف من توسع حملة الاعتقالات (عصام ريماوي/الأناضول)

الاعتقالات طاولت 10 من قياديي الحركة والمؤثرين فيها

لا اجتماعات ولا حراك انتخابياً لـ«حماس» في الضفة

رام الله ـ **جهاد بركات**

في وقت تعقد الفصائل الفلسطينية اجتماعاتها بحثاً عن صيغ المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في مايو/أيار المقبل، وتشكيل قوائمها الانتخابية، تواجه حركة «حماس» في الضفة الغربية حملة اعتقالات واستدعاءات إسرائيلية تطاول قياديين وكوادر فيها، وسط تخوّف من اعتقالات تشمل كل من ينوي الترشح للانتخابات عنها، وتساؤلات في الضفة عن سبب تجاهل قيادة الحركة هذا الواقع خلال حوارات القاهرة. ومنذ إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوم إجراء الانتخابات العامة منتصف الشهر الماضي، وحملة الاعتقالات في تصاعد مستمر، وعنوانها تحذير كوادر «حماس» وقيادييها من الترشح أو لعب دور في الانتخابات التشريعية. فجر أمس الأول الثلاثاء، اقتحم ضباط من مخابرات الاحتلال منزل وزير الأوقاف السابق، العضو السابق في المجلس التشريعي الفلسطيني المنحل نايف الرجوب، في مدينة دورا في الخليل جنوب الضفة الغربية، وهو من الوجوه البارزة لحركة «حماس» في الضفة، وشقيق أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب الفاعل في ملف حوارات الفصائل أخيراً.

يقول نايف الرجوب لـ«العربي الجديد» إن «ضابط المخابرات أوصل لي رسالة، بأن ديمقراطية الاحتلال تسمح له بأن يزوّر صندوق الاقتراع وينتخب من يشاء بلا قيود، وأنا ممنوع من الترشح، وممنوع من تزكية أحد لذلك أو العمل في الدعاية الانتخابية». وصل التهديد كما يروي الرجوب، حتى إلى منعه من المشاركة بأي قائمة انتخابية حتى لو كانت عائلية، ويقول: «أخبرتُ ضابط المخابرات بأنني أطمح للترشح، أنا وشقيقي جبريل الرجوب، في قائمة واحدة بتزكية من عائلتي برفقة شخصيات من عوائل أخرى، فاتت إجابة الضابط: لجبريل الرجوب أن يفعل ما يشاء، أما أنت فممنوع أن تترشح منعاً باتاً سواء مع الأحزاب أو العائلات».

تلك الحادثة من بين اقتحامات إسرائيلية عدة، طاول أحدها منزل رئيس المجلس التشريعي السابق عزيز دويك، إضافة إلى اعتقالات طاولت القيادي في «حماس» فارع صوافطة من طوباس، وقبل أسبوع النائب السابق ياسر منصور، وقياديين آخرين، فضلاً عن استدعاء الأسير المحرر عمر البرغوثي الشهر الماضي.

لا تملك المؤسسات الحقوقية رقماً واضحاً لعدد المعتقلين أو المستدعين للتحقيق من كوادر «حماس» بعد إصدار مرسوم الانتخابات، لكن مدير مركز إعلام الأسرى ناهد الفاخوري، يشير في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن تلك الاعتقالات طاولت 10 على الأقل من قيادي الحركة والمؤثرين فيها الذين قد يكونون فاعلين في الانتخابات، إضافة إلى اعتقال عشرات المناصرين، واستدعاء عشرات آخرين وتهديدهم.

وكانت سلطات الاحتلال قد بدأت حملتها مبكراً، حتى ضد خطوات المصالحة الفلسطينية، باعتقال القيادي في «حماس» النائب حسن يوسف، والقيادي في «الجهاد الإسلامي» سعيد نخلة، بعد فترة وجيزة من اجتماع لقادة الفصائل الفلسطينية مع الرئيس محمود عباس شاركا به في سبتمبر/أيلول الماضي. يؤكد وصفي قبها، الذي شغل منصب وزير الأسرى في الحكومة التي شكلتها «حماس» في العام 2006، في حديث مع «العربي الجديد»، أن لا اجتماعات ولا حراك انتخابياً حمساوياً في الضفة نهائياً، معطياً مثالاً على ذلك ورشة سنُعقد اليوم الخميس تحت إطار تجمّع عدالة من أجل الديمقراطية حول الانتخابات، باعتقالات متوقعة لنوابها أو نواب آخرين.

وتَنبّه سياسيون فلسطينيون لهذا الملف أخيراً، فقبل اجتماع الفصائل في القاهرة، طرح حزب «الشعب» مقترحاً على الفصائل في الضفة ولاحقاً «الجبهة الديمقراطية» بضرورة الاتفاق ضمن وثيقة شرف على مشروع قانون يلزم الفصائل لاحقاً بإقرار قانون شبيه بما يسمى «القانون النرويجي»، ويضمن حق الكتل البرلمانية باستبدال عضوها الأسير باخر من القائمة نفسها إلى حين الإفراج عنه.

يرى وصفي قبها أن تلك الخطوة ستكون متأخرة إذا قرر الاحتلال التدخّل في نتائج الانتخابات من البداية، محذراً من تأثير ذلك على الجلسة الأولى للمجلس التشريعي في حال تم اعتقال أكثر من ثلث النواب، والتأثير على إصدار هذا التشريع، قائلاً: «حتى يتم إصدار مثل هذا التشريع في المجلس الجديد، قد يستغل الاحتلال هذا الوقت لاعتقال من يرى أنه سيرشح نفسه أو الفائزين من حماس». ويأسف قبها لأن «حركة حماس لم تعط هذه القضية الاهتمام الكافي، وقدّمت الكثير من التسهيلات»، مضيفاً: «كان الأجدر بالحركة أن تصر على إصدار مرسوم رئاسي لتحصين العملية الانتخابية قبل إجرائها وبعد النتائج». ويرى ضرورة أن يحتوي المرسوم الرئاسي الذي يقترحه على حق إنابة عضو المجلس الأسير في سجون الاحتلال لمن يريد تمثيله، أو تفويض كتلته البرلمانية ليكون صوته حاضراً.

وينتقد قبها تأجيل هذه القضية، مطالباً بمعالجتها في اجتماع الفصائل في مارس/ آذار المقبل، متسائلاً عن سبب عدم التطلب من الراعي المصري لحوارات القاهرة الضغط على الاحتلال لوقف تدخلاته في الانتخابات، وعن سبب عدم التواصل مع دول كروسيا وقطر وتركيا من أجل ذلك، وكذلك الأوروبيين الذين يضغطون لإقامة الانتخابات. ويضيف: «لا يكفي تهديد قائد حماس في غزة يحيى السنوار، إذا قمتم بتخريب انتخاباتنا فسنقوم بتخريب عمليتكم الانتخابية، ما هكذا الأمور، يجب أن تُجرى اتصالات للضغط على الاحتلال من طرف آخر».

المشهد الحالي يعيد التاريخ إلى فوز حركة «حماس» بالانتخابات عام 2006، حينها شنّ الاحتلال حملة اعتقالات ليصل عدد المعتقلين من «حماس» إلى 40 نائباً، لتتغير بنية المجلس التشريعي، بحسب تقرير صدر عن مركز «مفتاح» في العام 2008، إذ تبقّى 34 نائباً خارج السجون لحركة «حماس» من أصل 74، مقابل 38 نائباً من حركة «فتح» (الكتلة الثانية)، غير نواب «فتح» المعتقلين وهم 4.

وأعلن الاحتلال كتلة «التغيير والإصلاح» الانتخابية التابعة لـ«حماس» تنظيماً محظوراً، وحاكم نوابها بتهمة الانتماء إليها، ويقول نايف الرجوب في هذا الشأن: «إن الاحتلال حاكم النواب بالسجن 40 شهراً، وحاكمني كوني كنت وزيراً بالسجن 50 شهراً». اضطر نواب «حماس» في الضفة الغربية لتغيير اسم كتلتهم البرلمانية من «التغيير والإصلاح» إلى «النواب الإسلاميين»، ليعلنها الاحتلال أيضاً تنظيماً محظوراً بأمر عسكري في العام 2012. وتتالت عمليات الاعتقال لنواب «حماس» كورقة سياسية في عدة محطات تاريخية، من حملة العام 2010 كورقة ضغط على المقاومة في غزة في ملف الجندي الأسير شاليط، كما يروي الرجوب، إلى حملة أخرى في العام 2014 بعد اختطاف ثلاثة مستوطنين في الخليل.

في العام 2006، أجمعت الكتل البرلمانية على منح الحكومة والتي كانت شكلتها «حماس» الثقة آنذاك لحين الإفراج عن النواب والوزراء المعتقلين، وعدم المس بالتوازن البرلماني، ولم تزر مقترحات عديدة النور من بينها مشروع قانون قدمته اللجنة القانونية في المجلس التشريعي يتيح للنائب المعتقل توقيع كتاب خطي يصادق عليه محامي لتوكيل غيره من الأعضاء للتصويت عنه. نواب حركة «حماس» اعتمدوا تلك الآلية في جلسات المجلس التشريعي التي كانت تعقد في قطاع غزة بعد الانقسام السياسي الفلسطيني في العام 2007، لكن السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» وكتلاً أخرى رفضت تلك الاجتماعات معتبرة أنها غير قانونية، وبالتالي لم تعتبر تلك التوكيلات سابقة أو عرفاً برلمانياً.

مطالبات بوقف الهدم

طالبت الأمم المتحدة بوقف عمليات الهدم التي تطاول منازل الفلسطينيين. وذكرت المنسقة الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة لين هاستينغز، في تصريح، أنها زارت، الثلاثاء، تجمّع حمصة البقيعة، شمالي الضفة، قائلة إن «السلطات الإسرائيلية هدمت منازل وممتلكات الأسر هناك، أو صادرتها، 5 مرات منذ مطلع فبراير/ شباط»، وحذرت من أن «الوضع الذي يمارس فيها الضغط على التجمعات للانتقال منها، تنطوي على خطر الترحيل القسري».

خاص

حقوق الإنسان والسلاح الروسي أولوية أميركا مصرياً

تراهن القاهرة على أن تحدد ملفات الخلاف والتنسيق مع الإدارة الأميركية قد يؤديان لتخفيف اعتراضها على شراء اسلحة روسية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

اعترضت واشنطن على شراء القاهرة «سوخوي 35» (Getty)

لم يكن يتمنى وزير الخارجية المصري سامح شكري أن يكون اتصال نظيره الأميركي الجديد أنتوني بلينكن، الذي جرى أمس الأول الثلاثاء، على هذا النحو من التعقيد، بعد إعلان الخارجية الأميركية في بيان أن الوزير أثار «قلق» بلاده بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر، مؤكداً أنها ستكون «محورية في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر». كما أبدى اعتراضه على شراء القاهرة المحتمل لطائرات مقاتلة من طراز «سوخوي 35» من روسيا.

لكن وعلى الرغم من هذا الجانب الذي استهل به بلينكن اتصالاته بالقاهرة، فإن النظام المصري بات يشعر الآن بأنه دخل في دائرة تحرك إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، حتى وإن اكتفى الأخير، في الوقت الحالي، بأن يوكل مهمة الاتصال الأول لوزير خارجيته، بعد يوم واحد من اتصاله الأول برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وبعد أيام معدودة من موافقة وزارة الخارجية على صفقة بيع محتمل لصالح مصر لصواريخ تكتيكية أرض جو من نوع «بلوك 2» ومعدات أخرى، بتكلفة تقديرية تبلغ 197 مليون دولار. كما ألغت واشنطن ربط تعليقها مساعدات بقيمة 272 مليون دولار إلى إثيوبيا بالتزاح حول سد النهضة، وربطها بالتزاح الأهلي الداخلي مع قومية التيغراي.

هذه التحركات، التي حدثت من الخميس إلى الثلاثاء الماضيين، تعكس اتجاه إدارة بايدن إلى التعبير عن «مواكبتها» للقضايا محل الاهتمام الأميركي التقليدي في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا، بحسب تعبير مصادر بالخارجية المصرية. وأكدت المصادر أن هذه الاتصالات جاءت على هذا النحو المتتالي لتبديد تصورات عواصم المنطقة بأنها ليست على قائمة أولويات البيت الأبيض في عهد ساكنه الجديد. وأوضحت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن فتح الإدارة الأميركية للملفات السلبية مع مصر، إلى جانب ملفات أخرى لا فكاك من التباحث بشأنها كالقضية الفلسطينية والأوضاع في ليبيا وسورية والتعاون الاقتصادي والاستخباراتي والعسكري بين البلدين، «أمر إيجابي بالنسبة للنظام المصري»، الذي كان ينتظر الحركة الأولى من إدارة بايدن ليختبر مدى اهتمامها بالأوضاع الداخلية المصرية، ومدى تأثرها بملفات التعاون، وليحدد في إثرها كيفية التصرف في الملفات العالقة بين الجانبين.

وأعربت المصادر، التي تحظى باطلاع واسع على الاتصالات بين الخارجية وأجهزة مشاركة في اتخاذ القرار داخل النظام، عن توقعها «التعجيل ببعض القرارات الإيجابية، المحدودة، في ملف الحريات وأوضاع المعتقلين، لا سيما ذوي الجنسية الأميركية، خلال الأسبوعين المقبلين، كردة فعل مناسبة لاتصال بلينكن، أملاً في الحصول على إشادة تفتح طريقاً أسهل للتنسيق في ملفات أخرى لاحقاً».

واعتبرت المصادر أن اتصال بلينكن جاء بمثابة نتيجة متوقعة للخطوات التي اتخذها النظام على مدار الأسبوعين الماضيين، وذكرتها «العربي الجديد» في تقرير موسع عن العلاقات بين الجانبين في 18 الشهر الحالي. وكانت المصادر ذاتها أكدت أن دائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي ترغب في اختبار مدى اهتمام إدارة بايدن بمصر، وطبيعة الملفات التي ستؤثر على العلاقات، من الجوانب الحقوقية والسياسية، وكذلك الاستراتيجية والعسكرية. ويمهد رؤية تسيطر على دائرة السيسي حالياً، فإن التعامل الأمثل يكون من خلال «احتفاظ النظام بأوراق يمكن التفاوض عليها مستقبلاً، وبحيث يكون التنازل عن أي منها غير مكلف كثيراً، مع تفضيل أن يقتصر التنازل على ما يستجد من قضايا أو حالات ليست ذات أولوية للنظام».

وقبل اتصال بلينكن بأيام عادت الحملة الأمنية على أقارب الناشط السياسي والحقوقي المصري الأميركي محمد سلطان، وتراجع النظام عن التعهدات التي قطعها للوسطاء الأميركيين والعواصم الغربية، وروّج لها محلياً عبر أدواته الإعلامية، للإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين البارزين، على رأسهم المدرجون على قائمة الإرهاب على ذمة القضية المعروفة باسم «خلية الأمل».

وسبق أن كشفت المصادر أن من بين الأوراق التي يحتفظ بها النظام ويعتبرها «ثمينة» في «المقايضة» مع إدارة بايدن، المحبوسين السياسيين والجنائيين، والممنوعين من السفر، من حاملي الجنسية الأميركية. ويعتبر النظام أن من المناسب التنازل عنها حالة بحالة، أو على مراحل، حسب الأهمية السياسية، في فترات لاحقة عند ممارسة الضغوط.

أما عن طرح مسألة استيراد المقاتلات الجوية الروسية، فهذه المرة الأولى التي يثار فيها الأمر علناً منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وهناك سببان لذلك بحسب المصادر ذاتها، أولهما استعداد مصر لزيارة محتملة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الشهر المقبل، يمكن أن يتناول فيها مستقبل هذه الصفقة، أو يُعلن عنها رسمياً كضربة دعائية لواشنطن، خصوصاً مع احتمال الإعلان في الزيارة عن استئناف الرحلات الروسية العارضة إلى منتجعات البحر الأحمر. والسبب الثاني تنبه واشنطن لقرب تسلم القاهرة للمقاتلات، بحسب الجدول السري الذي تم تسريب معلومات منه لوكالات روسية من قبل، بحيث إنه من المرجح أن تصل تلك المقاتلات بين العام الحالي والمقبل.

القاهرة كانت تنتظر الحركة الأولى من إدارة بايدن

وإزاء هذا الملف، الذي سبق أن هددت واشنطن بتعليق المعونة العسكرية للقاهرة أو جزء منها بسببه، «يراهن السيسي على أن تعدد ملفات الخلاف والتنسيق بين البلدين قد يؤديان لتخفيف أثر استيراد المقاتلات ذاته على صانع القرار الأميركي» بحسب المصادر. واعتبرت المصادر أن «التنسيق مع دولة الاحتلال، خاصة في مقتصر مجال سوق الطاقة بشرق المتوسط المهم للولايات المتحدة لصد النفوذ الروسي، ربما يكون الورقة الأبرز لاقناع شرور العقوبات حال وصول المقاتلات الروسية، أو تخفيف تأثيرها».

تقرير

اتفاق «غاز غزة»... قطع للطريق على تركيا

لا يخرج توقيع مصر اتفاقية مع السلطة الفلسطينية لتطوير حقل «غزة مارين»، عن مسعاها للعب دور بإعادة صياغة صراعات المنطقة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وقّعت مصر والسلطة الفلسطينية، يوم الأحد الماضي، مذكرة تفاهم بشأن تطوير حقل الغاز الطبيعي في نطاق قطاع غزة، وهو الاتفاق الذي تسبب بخلاف بين حركتي «فتح» و«حماس». وجاء الاتفاق، بحسب مصادر خاصة تحدثت لـ«العربي الجديد»، ليقطع الطريق أمام مساعٍ كانت تقوم بها تركيا، للتوصل إلى اتفاق يقضي بترسيم الحدود البحرية بينها وبين السلطة الفلسطينية، والحصول على حقوق امتياز تطوير حقل غاز «غزة مارين». وأوضحت المصادر أن المسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة المصرية، انخرطوا في اتصالات مع المسؤولين في السلطة الفلسطينية، منذ نهاية العام الماضي، وذلك في أعقاب اللقاءات التي جمعت مسؤولين من السلطة الفلسطينية بمسؤولين أتراك لبحث الملف. وأشارت المصادر، إلى أن المسؤولين المصريين قادوا مفاوضات في سياق موازٍ مع الجانب الإسرائيلي، لإقناعهم بتسهيل الاتفاق، وعدم عرقلة الجهود المصرية المرتقبة لتطوير حقل الغاز الفلسطيني قبالة سواحل غزة، وذلك حتى لا يشكل الموقف الإسرائيلي ذريعة لدخول تركيا على خطّ الأزمة، بشكل قد يتسبب لتل أبيب بأزمات أكبر، وفق المصادر.

وأوضحت المصادر أن حركة «حماس» كانت على علم من الجانب المصري بمساعيه لإتمام تلك الاتفاقية، ولكن من دون التطرق إلى التفاصيل التي كان الحديث بها مسار مشاورات مع مسؤولي السلطة الفلسطينية، مؤكدة أن الحديث مع وفد من «حماس»، في وقت سابق، كان يهدف إلى عدم إبداء الحركة أي اعتراضات أو القيام بإجراءات مضادة لصالح أطراف إقليمية أخرى.

كما كشفت المصادر أن المباركة الإسرائيلية للاتفاق، جاءت في مقابل قبول مصر، بضغوط إسرائيلية، إشراك الإمارات في مشروع نقل الغاز عبر سيناء، دون أن تدلي بتفاصيل أكثر بشأن المشروع الذي وصفته المصادر بـ«العملاق»، ويهدف إلى تعويض مصر عن الاتفاق الذي وقّعه الإسرائيليون مع كل من اليونان وقبرص بعيداً عنها في وقت سابق من العام الماضي.

في المقابل، طالب عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات الخارجية في حركة «حماس»، موسى أبو مرزوق، بالاطلاع على تفاصيل الاتفاق الموقع بين مصر والسلطة الفلسطينية. وقال أبو مرزوق أول من أمس الثلاثاء عبر «تويتر»: «يجب أن تكون غزة حاضرة في أي تفاهمات حول حقول غاز شواطئها، فإذا كانت غزة مضطرة لاستيراد الغاز الطبيعي من الاحتلال لمحطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، فلا ينبغي أن نقف متفرجين وثرواتنا الطبيعية تذهب بعيداً، نحتاج لمعرفة تفاصيل الاتفاقية التي تمّ توقيعها مع هيئة الاستثمار».

حديث أبو مرزوق قوبل برفض من جانب مسؤولي السلطة الفلسطينية. وكتب عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، حسين الشيخ، عبر «تويتر»: «رداً على ما قاله السيد أبو مرزوق بخصوص اتفاقيات الغاز على شواطئ غزة في تغريدة له، أقول إن الاتفاقيات تتم بين دول، وفلسطين عضو في منتدى غاز المتوسط»، مضيفاً أن «الاتفاقيات توقع مع دول سيّد أبو مرزوق، وليس مع فصائل وتنظيمات». الأمر نفسه أكده المتحدث الإعلامي باسم «فتح»، منير الجاغوب، إذ اعتبر أن تصريح أبو مرزوق حول اتفاقية التنقيب عن الغاز الطبيعي «يحوي في طيّاته على نوايا غير مبشّرة بخير»، مضيفاً أن «الرئيس الفلسطيني محمود عباس» أبو مازن هو رئيس دولة فلسطين، وهذه صلاحياته وليست صلاحيات أحزاب سياسية، وغزة جزء من الدولة الفلسطينية وليست إقليماً مستقلاً، وحماس فصيل سياسي من 17 فصيلاً، وتصريح أبو مرزوق نوع من الابتزاز ودعاية انتخابية، أو قد يكون تهرباً من الانتخابات

قاد المصريون مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لتسهيل الاتفاق

طالبت «حماس» بالاطلاع على الاتفاق حول حقول الغاز (Getty)

والمصالحة والأجواء الإيجابية الفلسطينية».

وفي هذا السياق، قالت المصادر المصرية التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن موقف «حماس ربما يكون إملاء من أحد الأطراف الأخرى التي كانت تسعى لإتمام هذا الاتفاق بعيداً عن مصر»، داعية الحركة إلى «عدم اتخاذ خطوات بعيدة عن القوى ذات البعد التاريخي والجغرافي الأكثر انخراطاً في القضية الفلسطينية»، في إشارة إلى القاهرة.

وجاء توقيع مذكرة التفاهم الأخيرة بين الجانبين المصري والفلسطيني، على هامش زيارة وزير البترول المصري طارق الملا إلى رام الله والقدس المحتلة، الأحد الماضي، حيث التقى مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين، بينهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ووزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس. وتمّ توقيع الاتفاق بحضور الأطراف الشريكة في حقل غاز «غزة مارين»، وهي صندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين، بهدف التعاون بمساعي تطوير حقل غاز غزة والبنية التحتية اللازمة، على نحو يوفر احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، مع إمكانية تصدير جزء من الغاز إلى مصر.

ووقّع على المذكرة عن الجانب المصري، رئيس شركة «إيغاس»، مجدي جلال، وعن الجانب الفلسطيني، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، محمد مصطفى. وأكد الجانبان أهمية تثبيت الموقفين المصري والفلسطيني الموحد تجاه ضرورة التسريع في تطوير حقل غاز غزة، مشددين على أهمية منتدى غاز شرق المتوسط في تسهيل استغلال الدول الأعضاء لمواردها الطبيعية، خصوصاً الغاز. يأتي هذا فيما قالت وزارة البترول المصرية، في بيان، إن الملا وشتاينتس «اتفقا على العمل على اتفاقية حكومية لربط حقل غاز ليفياثان الإسرائيلي بوحدات إسالة الغاز الطبيعي في مصر عن طريق خط أنابيب بحري». وأشار البيان إلى أن الوزيرين ناقشا فرص استغلال قطاع الطاقة لدى الفلسطينيين من خلال مشروعات عدة، مثل تنمية حقل غاز غزة البحري، وإنشاء محطة للطاقة الكهربائية في مدينة جنين، ومدّ الفلسطينيين بالغاز الطبيعي.

شرق غرب

الحكومة الأفغانية: طالبان لم تقطع علاقاتها بـ«القاعدة»

اتهمت الحكومة الأفغانية حركة «طالبان» بأنها لم تقطع علاقاتها مع تنظيم «القاعدة» والمسلحين الأجانب، كما أنها لم تلتزم بالتعهدات التي جاءت في اتفاق الدوحة الموقع بينها وبين الولايات المتحدة. وقال المتحدث باسم مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني رحمت الله أندر، في بيان، أمس الأربعاء، إنّ «طالبان إلى جانب عدم التزامها بالتعهدات، لم تخفض وتيرة العنف، فيما المسلحون الأجانب متواجدون في صفوفها بكثرة».

(العربي الجديد)

الكويت: المحكمة الدستورية ترفض طعن بطلان البرلمان

قضت المحكمة الدستورية في الكويت، أمس الأربعاء، برفض جميع الطعون الانتخابية المقدمة لها ضد مجلس الأمة (البرلمان) لعام 2020، والتي طالبت بإبطال المجلس دستورياً، ما يعني استمرارية المجلس وصحة انعقاد جلساته. وقررت المحكمة النظر في الطعن على انتخابات رئاسة مجلس الأمة وما شابها من خلافات حادة بين النواب بسبب تصوير بعضهم لأوراق الاقتراع، وفي الطعن المقدم على عضوية النائب بدر الداهوم يوم 3 مارس/ آذار المقبل.

(العربي الجديد)

السجن 13 عاماً لحاكم سابق لإقليم روسي

أصدرت محكمة محلية في مدينة نيجني نوفغورود الروسية، أمس الأربعاء، حكماً بالسجن المشدد لمدة 13 عاماً بحق الحاكم السابق لجمهورية ماري إيل، ليونيد ماركيلوف، بتهمة تلقي رشوة. كما قضت المحكمة بتغريم ماركيلوف 235 مليون روبل (أكثر من 3 ملايين دولار)، وهو نفس مبلغ الرشوة التي تمت إدانته بتقاضيها.

(العربي الجديد)

سفينة عسكرية أميركية تصل إلى السودان

أعلنت الولايات المتحدة أنّ سفينة عسكرية وصلت، أمس الأربعاء، إلى ميناء بورتسودان السوداني، على ساحل البحر الأحمر، وذلك لتعزيز الأمن البحري. وذكرت السفارة الأميركية بالخرطوم، في بيان لها، أن وصول سفينة النقل السريع التابعة لقيادة النقل البحري العسكرية «يو إس إن إس كارسون سيتي» إلى بورتسودان، جاء في أعقاب الزيارة التي قام بها نائب القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا «أفريكوم» السفير أندرو يونغ، ومدير المخابرات، الأدميرال هايدي بيرغ، إلى الخرطوم في يناير/كانون الثاني الماضي.

(العربي الجديد)

النيجر: مرشح المعارضة يعلن فوزه بالرئاسة

أعلن مرشح المعارضة في النيجر، ماهاماني عثمان، أمس الأربعاء، فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت الأحد الماضي، وكان أعلن الثلاثاء فوز وزير الداخلية السابق محمد بازوم فيها، حسب نتائج موقتة. وقال عثمان في كلمة في معقله في منطقة زيندر (جنوب شرق) إن «تجميع نتائج المحاضر التي وصلت إلينا عبر مندوبينا في مختلف مراكز الاقتراع تؤكد فوزنا بنسبة 50,3 بالمائة من الأصوات».

(فرانس برس)

الحدث

سجلت ألمانيا أمس الأربعاء حدثاً تاريخياً، كاول دولة يُدان فيها عنصر سابق في النظام السوري متهم بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية، هو إياد الغريب الذي حكمت محكمة المانية عليه بالسجن 4 سنوات ونصف السنة. لكن الآراء تباينت بين السوريين حول هذا الحكم

محاسبة مجرمي الحرب السورية

أول حكم تاريخي في ألمانيا

دعاوى متزايدة

ازدادت دعاوى السوريين في أوروبا في السنوات الأخيرة بشأن تعرضهم للانتهاكات على يد النظام، فقد رُفعت في ألمانيا منذ 2017، 5 دعاوى على الأقل ضد النظام ومسؤولين فيه، فيما رفعت في فرنسا منذ 2015 وفتحت تحقيقات بـ4 قضايا تتعلق بانتهاكات النظام، كذلك رفعت دعاوى في النمسا والسويد واسبانيا.

اخفى الغريب وجهه عن الكاميرات بملف (توماس لوبنيس/ فرانس برس)

في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم، في إطار قضايا تتعلق بانتهاكات النظام السوري وأعضاء فيه، حكمت محكمة ألمانية أمس الأربعاء بالسجن أربع سنوات ونصف السنة على عضو سابق في الاستخبارات السورية هو إياد الغريب، لإدانته بـ«التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية». وفيما تشكّل إدانة الغريب نقطة تحول في محاسبة مجرمي الحرب المتورطين في انتهاكات مختلفة ضمن صفوف النظام، فإنّ هذه القضية هي جزء من مشهد أكبر، تتم فيه محاكمة متهمين آخرين تم إيقافهم، وغيرهم تم رفع دعاوى ضدهم، ولكن لم تبدأ محاكماتهم بسبب وجودهم في سورية، ضمن صفوف قوات النظام أو أجهزته الأمنية، ومن بينهم قيادات رفيعة المستوى.

ودانت محكمة كوبلنز الإقليمية العليا في غرب ألمانيا، أمس، الغريب (44 عاماً) الذي كان ضابط صف في صفوف النظام السوري قبل انشقاقه ولجوئه إلى أوروبا، بالمشاركة في اعتقال ثلاثين متظاهراً على الأقل في دوما كبرى مدن الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق، في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2011، ونقلهم إلى معتقل تابع للنظام في ما يسمى «الفرع 251» أو الخطيب. وأخفى الغريب وجهه عن الكاميرات بملف واستمع إلى الحكم بصمت، واضعاً كمامة على وجهه. وجاء حكم المحكمة أقل مما طلبه الادعاء وكان السجن خمس سنوات ونصف السنة. وكان محامو المتهم قد طلبوا من المحكمة الإفراج عنه قائلين إنه نفذ عمليات الاعتقال في دمشق ومحيطها بأوامر من رؤسائه.

والغريب هو الأول بين متهمين بمثلان منذ 23 إبريل/ نيسان 2020 أمام المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز، الذي يصدر الحكم بحقه بعد أن اختار القضاة تقسيم الإجراءات إلى قسمين عقب 58 جلسة استماع لشهود وخبراء وضحايا. أما المتهم الثاني أنور رسلان (58 عاماً)، فيعتبر أكثر أهمية في جهاز الأمن السوري الواسع وملاحق بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولا سيما في قتل 58 شخصاً، وتعذيب أربعة آلاف معتقل. ومن المتوقع أن تستمر محاكمة هذا العقيد السابق حتى نهاية أكتوبر المقبل على الأقل.

وتطبق ألمانيا في محاكمتهما مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي يسمح بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم بغض النظر عن جنسيتهم ومكان حدوث الجرائم.

وتزداد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الوطنية في ألمانيا والسويد وفرنسا ودول أوروبية أخرى منذ سنوات بمبادرة من اللاجئين السوريين الكثر في أوروبا ومنظمات حقوقية. وتعد هذه المبادرات حالياً الإمكانية الوحيدة للحكم على الانتهاكات المرتكبة في سورية مع شلل القضاء الدولي. وفيما سجّلت ألمانيا بالفعل خرقاً، أمس، بإصدار حكم بحق الغريب، إلا أنّ هذا التحوّل كان محل تباين بين السوريين حتى داخل صفوف المعارضة، إذ قال رافضو الحكم إنّ الغريب انشق عن النظام في وقت مبكر والتحق بالثورة السورية، وإنه كان مجبراً على تنفيذ أوامر النظام، فيما رأى آخرون أن الحكم بحقه كان مخففاً ولا يتناسب مع حجم التهم الموجهة إليه. ورحّب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أمس بصدور «حكم تاريخي» بحق الغريب. وكتب في تغريدة على تويتر: «إنه أول حكم بحاسب مسؤولين عن التعذيب في سورية»، مشيراً أيضاً إلى «الدولة الرمزية» العالية» التي يحملها بالنسبة للسوريين

مركز حقوقي سوري: النظام بجميع أركانه كان حاضراً كمتهم

الغريب انشق عن النظام في النصف الثاني من عام 2011

حكم القضاء الألماني، من جهته، سارع «المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية»، الذي يديره المحامي الحقوقي أنور البني، والذي كان ناشطاً في تحريك الدعاوى ضد غريب ورسلان وغيرهما من ضباط النظام أمام المحاكم الأوروبية، للترحيب بشدة بالقرار، معتبراً إياه «تاريخياً ونقطة مضيئة في تاريخ القضاء الألماني وتاريخ العدالة العالمية».

وأشار المركز في بيان إلى أنّ «القرار تاريخي لأنه للمرة الأولى يصدر قرار بحق مجرم ينتمي للنظام السوري وارتكب جرائمه ضمن منظومته الأمنية». وأضاف: «نعتبر هذا القرار، وإن كان خاصاً بمتهم واحد، لكن حيثيات الاتهام ومطالبة النيابة العامة تطاول نظام الجريمة المنظمة والممنهجة، الذي يحكم سورية بالحديد والنار والخوف والإرهاب...». وأكد المركز في بيانه أن «تجريم المتهم إياد الغريب والحكم عليه لم يكن بسبب قيامه بجريمة منفردة من تلقاء نفسه، بل بسبب كونه جزءاً من آلة جهنمية منظمة وممنهجة وبأوامر عليا لاعتقال المدنيين السلميين وإخفائهم قسراً وتعذيبهم وقتلهم تحت التعذيب وإخفاء جثثهم بمقابر جماعية وبطريقة مهينة جداً، وهذه المنهجية تخضع لسلسلة أوامر وقيادة تصل لرأس هرم الجريمة المنهجة في سورية مع كل أركانه». واعتبر المركز أن «الحكم على إياد هو رسالة لكل المجرمين الذين ما زالوا يرتكبون أفظع الجرائم في سورية لتذكيرهم بأن زمن الإفلات من العقاب قد ولّى، ولا مكان آمناً للفرار إليه».

لكن الصحافي ياسر علاوي، وهو ابن مدينة موحسن بريف دير الزور، التي ينحدر منها المدان إياد الغريب، تحفظ على قرار المحكمة، معتبراً إياد بريئاً من التهم المنسوبة إليه، بحكم معرفته الجيدة به، بحسب قوله.

وأشار علاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ الغريب «لم يكن من ضمن السجانين أو المحققين في الفرع الذي يخدم فيه، بل كانت مهامه تقتصر على الدوريات خارج الفرع». وأكد أن «الغريب انشق عن النظام في النصف الثاني من عام 2011، أي في وقت مبكر من عمر الثورة، وقصد مدينته موحسن وشارك في تظاهراتها ضد النظام، ومن ثم انتسب لصفوف الجيش السوري الحر، لحماية هذه التظاهرات». وأضاف علاوي أن «غريب انتقل إلى تركيا في وقت لاحق، بعد أن توسعت قاعدة التنظيمات الإسلامية في سورية، ليحافظ على حياته، وأقام في مخيم سنوات عدة، ومن ثم لجأ إلى ألمانيا».

وأشار علاوي إلى أنه «منذ وصول إياد إلى ألمانيا سلّم نفسه للسلطات الألمانية، وأخبرنا أنه أجاب عن كل الأسئلة التي طرحت عليه من قبل المحققين لدى وصوله، في ما يتعلق بتفاصيل خدمته ومعلوماته عن الفرع الذي كان يؤدي فيه الخدمة». ولأن وصول غريب إلى ألمانيا تزامن مع فتح ملف الضابط أنور رسلان أمام القضاء الألماني، أكد علاوي أن «الغريب طلب كشاهد للمحكمة، لكونه كان يخدم في الفرع ذاته مع رسلان، لكن بعد أربع أو خمس جلسات شهادة تم تحويله إلى متهم». كذلك كان الناشط الحقوقي حسام القطلبي قد أثار في تحقيق موسع نشره في موقع «رصيف 22» منتصف العام الماضي مسألة تقديم إفادات مغلوطة من قبل أحد الشهود أمام المحكمة كوبلنتز، متهماً المخرج والمعتقل السابق فراس فياض الذي قدم إفادات ضد المتهم أنور رسلان، بتقديم شهادة متناقضة التفاصيل وتواريخ اعتقال مختلفة، مشككاً بمسار المحكمة الألمانية وتعاطيها مع إفادات الشهود، والتالي محاكمة المتهمين. لكن المحامي البني رد في تصريح لـ«العربي الجديد» حول هذه الشكوك بأن المحكمة «لا تأخذ بما ينشر على الفيسبوك وغيره، وهي تأخذ بما يقدم أمامها من إفادات».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

تقرير

ليبيا: اجتماع «النواب» الموحد لا يزال صعباً

يواجه نواب ليبيا صعوبة في الاجتماع بشكل موحد، فيما لوّح رئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة بالعودة لملتقى الحوار

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتواصل لقاءات السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا، مع المعنيين بالملفات السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، بغية تذليل العقبات أمام تسلّم هذه السلطة مهامها. وتبقى العقبة الأكثر إلحاحاً حالياً، إمكانية التئام مجلس النواب الليبي بشكل موحد لمنح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة المنتظرة. ومع اقتراب المهلة من الانقضاء، وجّه الدبيبة، المنتخب من قبل ملتقى الحوار السياسي، ليل الثلاثاء - الأربعاء، تحذيراً واضحاً لجنة 5 + 5 بشأن تهيئة الظروف الأمنية لذلك. وبعدما اجتمع رئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي والدبيبة، أول من أمس في طرابلس، بعدد من النواب من المنطقة الشرقية لبحث «آلية تشكيل واعتماد الحكومة»، وفق المكتب الإعلامي للمنفي، عقد عدد من النواب جلسة تشاورية في طرابلس بحضور نائبي رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، فوزي النويري وأحميد حومة، بهدف بحث سبل عقد جلسة رسمية موحدة لـ«النواب»، وهو ما أكده النائب محمد الرعيض.

وكان الرعيض قد شارك في جلسة تشاورية عقدت في صبراتة، منتصف الشهر الحالي، للمطالبة بالإطاحة بصالح من رئاسة المجلس. وقررت جلسة صبراتة عقد جلسة رسمية في سرت، في 22 و23 فبراير (أمس وأول من أمس)، لكنها لم تلتئم، فيما لم يحدد صالح موعداً للجلسة التي دعا إليها أيضاً في سرت لـ«التشاور في منح الثقة لحكومة» الدبيبة. وحول جلسة طرابلس التشاورية، قال الرعيض لـ«العربي الجديد»، إن مشاوراتها لم تفض إلى شيء، لكن الأرجح هو عقد جلسة قريباً ليتمكن رئيس الحكومة من تقديم تشكيلته. وأوضح الرعيض أن جلسة طرابلس ناقشت إمكانية جمع موافقة 120 نائباً لعقد جلسة موحدة بعد موافقة نائبي صالح، اللذين وضعا هذا الشرط. ورأى أن جمع تواقيع بهذا العدد «ممكن». من جهته، حثّ المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، أول من أمس، الدبيبة، على الإسراع في تقديم حكومته لمجلس النواب. كما حثّ المجلس الدولة «على التحلي بأعلى درجات المسؤولية لمنح هذه الحكومة الثقة».

وضمن مسار اللقاءات السياسية للسلطة الجديدة، التقى رئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي ونائبه موسى الكوني، أمس الأربعاء، رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري. وشهد اللقاء التشاور حول الاستحقاقات المقبلة، وذلك بحضور أعضاء في مجلس الدولة، بحسب بيان المكتب الإعلامي للمنفي.

أمنياً، أعلنت قوات حكومة الوفاق، أمس الأربعاء، رصد تحركات لمرتزقة شركة «فاغنر» الروسية الداعمة للميليشيات حفتر، غرب مدينة سرت، معتبرة ذلك «نقضاً لاتفاق وقف إطلاق النار». وذكر بيان للمركز الإعلامي لـ«عملية بركان الغضب» التابعة لقوات الوفاق، أنه «تمّ رصد تحركات عدة لمرتزقة فاغنر، ومنها توجه شاحنات تحمل حفارات لمنطقة الثلاثين غرب سرت، وهي آخر نقطة غرباً تتواجد فيها هذه المرتزقة». وأضاف البيان أنه تم أيضاً رصد تحرك رتلين من مرتزقة «فاغنر»، الأول يستبدّ تمرداً بهذه الضخامة والرمزية والأهمية. والثاني وهو يخرج من مدينة إجدابيا باتجاه الغرب.

بإمكان ملتقى الحوار منح الثقة لحكومة الدبيبة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

إضاءة

الخدمة العسكرية في سورية

هروب إلى المنفى لتجنب الالتحاق وخشية الاعتقال

يواصل الكثير من الشباب السوريين الهروب من الخدمة الإلزامية إلى الخارج، صعوبة هذه التجربة يرصدها هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع موقع «أوريان 21»

أديل سوربرونات

بعد عشر سنوات من اندلاع الحرب في سورية، يواصل العديد من الشباب التوافد إلى لبنان المجاور لتجنب الخدمة العسكرية، التي تعتبر إلزامية للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و42 عاماً. وعلى الرغم من بدء عودة بعض السوريين إلى المناطق التي استرجعها نظام بشار الأسد، إلا أن الشباب يتفادون ذلك، خشية اعتقالهم بصفتهم هاربين من الخدمة العسكرية.

«أتيت إلى لبنان لأنه خياري الوحيد»، يقول ربيع (28 عاماً)، الذي تواصلنا معه عبر تطبيق محادثة معروف، في وقتٍ تعيش فيه بيروت حجراً صحياً آخر. غادر ربيع، المنحدر من مدينة السلمية قرب حماة، سورية في عام 2017 مباشرة بعد إنهاء دراسته، لتجنب الخدمة العسكرية الإلزامية داخل صفوف القوات المسلحة السورية. بموجب الدستور السوري، يُنادى على الشباب للخدمة العسكرية لفترة تتراوح ما بين 18 شهراً وعامين، مع بعض الاستثناءات. تُمنح الإعفاءات لأسباب طبية، ولابن الأسرة الوحيد (حتى لو كان لديه أخوات)، وأيضاً الطلاب، الذين يمكنهم تأجيل أداء خدمتهم العسكرية إلى غاية تخرجهم.

اعتباراً من عام 2015، حظر لبنان تسجيل «اللاجئين» الجدد لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفقاً لوكالة الأمم المتحدة، فإن أقل من ربع السوريين المقيمين في لبنان في عام 2019 يتمتعون بوضع قانوني. وإذا نجح بعضهم في الحصول على تأشيرة طالب، أو على الإقامة لأن جزءاً من أسرهم يحمل الجنسية اللبنانية، فإن آخرين يخضعون لنظام الكفالة، على غرار رابح الذي يرى أن هذا الوضع يعرضه للمزاج العشوائي للكفيل اللبناني ويقيد من حريته. «أريد أن أعيش في مكان تُحترم فيه حقوقي»، يقول رابح، متأملاً من عدم حيازته جواز سفر، كما هو حال العديد من الفارّين من الخدمة العسكرية، الذين يتجنبون المؤسسات السورية، خصوصاً السفارات، كما يتجنب المرء الطاعون. ورداً على سؤال حول إمكانية عودته إلى سورية، يردّ رابح بشكل قاطع بأنه لا ينوي وضع قدميه في بلده الأصلي، طالما أن الخدمة العسكرية إلزامية وأن الطريقة الوحيدة لتفاديها هي ضريبة الإعفاء «بدل». تتراوح قيمة «بدل»، المشتقة من كلمة «بديل»، ما بين 7 آلاف و10 آلاف دولار، وتعتمد قواعد تطبيقها على مزاج المسؤولين ومدى ميلهم للارتشاء. مبلغٌ يكاد يكون مستحيلاً تحصيله بالنسبة لمعظم الشباب السوريين في لبنان.

بدأت السلطات اللبنانية منذ عام 2017، بالضغط على نظام دمشق للبدء في إعادة اللاجئين. وبالفعل، سمحت عمليات الإعادة «الطوعية» نصف الشهرية، بين إبريل/ نيسان وديسمبر/كانون الأول 2019، بعودة 10 آلاف لاجئ إلى سورية، وفقاً لوكالة «فرانس برس». بيد أن تقريراً لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، صدر خلال العام نفسه، كشف أن هؤلاء اختاروا العودة «نتيجة للسياسات القاسية والظروف المتدهورة في لبنان». وفي تصريح لـ«أوريان 21»، أكد الباحث في مركز «كارنيغي» للشرق الأوسط في بيروت، خضر خضور، أن «النظام السوري لا يتوفر حالياً على الإمكانات الاقتصادية والأمنية لاستقبال العائدين. كما انه لا يملك الإرادة لذلك، لأنه يستعمل اللاجئين كورقة للتفاوض مع المانحين الأجانب». أمام سيطرة الحكومة على حوالي 70 في المائة من مساحة البلاد، لا يعتقد خضور أن إحجام المنفيين عن العودة إلى البلاد ينبع بشكل أساسي من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بل من قبضة جهاز الأمن التابع للنظام على المجتمع.

نظامٌ دفع جورج ثمنه، إذ أمضى ست سنوات وهو يلعب لعبة القط والفار مع السلطات السورية لأنه لم يستجب في الوقت لموعد تجنيده الإلزامي، قبل أن يفر عبور الحدود اللبنانية، بشكل غير قانوني، سنة 2018. في نهاية شهر مايو/أيار من كل عام، يتم إرسال أسماء الفارّين إلى نقاط التفتيش المنتشرة في المدن والطرق في سورية. بعدها، يصبح التنقل محفوفاً بالمخاطر لمن فضّلوا، أمثال جورج، الفرار على حمل السلاح. خيار طبيعي في نظر جورج، لأن شقيقه الأكبر أمضى ثماني سنوات في الخدمة العسكرية. وأملاً في ألا يضطر إلى العيش في الظل، انتهى المطاف بجورج في بيروت، حيث يعيش منذ ذلك الحين بشكل غير قانوني.

منذ مغادرته سورية، تغير الوضع. فاتفاقيات المصالحة، التي وضعها النظام في المناطق التي استعاد السيطرة عليها، تسمح تقنياً للفارين من الخدمة العسكرية والمتمردين بطي صفحة الماضي مع السلطات الحكومية. على أرض الواقع، تستنكر جمعيات، كالمرصد السوري لحقوق الإنسان، عمليات السجن التي تعرض لها عدد من الموقعين على الاتفاق المعني، بل وحالات وفيات خلال الاعتقال.

إلى جانب قلة موارد القوات المسلحة السورية وانخفاض حدة الاشتباكات، يرى خضور أن اتفاقيات المصالحة ساهمت في جعل «صناع القرار في دمشق لم يعودوا في حاجة إلى ممارسة نفس الضغط على الشباب كي ينضموا للجيش» موضحاً أن النظام الأمني تمت خصخصته في سورية، التي عرفت أيضاً زيادة في عدد المجموعات شبه العسكرية. «تدفع هذه المجموعات أكثر بكثير من الجيش مقابل الخدمة العسكرية، وهو ما يجعل الكثير من الشباب يفضلون الانضمام لهذا النظام البديل بدلاً من النظام الرسمي». من المستحيل تحديد حجم الظاهرة، بحسب خضور، بيد أن مقالاً نُشر على الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية اليومية يوضح أن الشباب السوريين يتم تجنيدهم من قبل أشخاص روس، لإرسالهم للقتال في ليبيا مقابل أجر يتراوح ما بين 830 و1250 يورو شهرياً.

مع القيود الحدودية التي فرضتها الأزمة الصحية، والمبالغ الباهظة التي يطالب بها المهربون، والوضع الكارثي في لبنان، ما هي الخيارات المتبقية للشباب الذين يرفضون ارتداء الزي الرسمي؟ في نظر خضور، يرتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بمسألة إعادة إعمار سورية، التي دمرتها عشر سنوات من الحرب التي لا تزال نهايتها معلقة. ويلخص الأمر قائلاً: «إذا كان النظام يريد إعادة البناء، يجب عليه أن يحقق هدفاً يتمثل في جذب الناس للعودة. وإذا أراد تشجيعهم على ذلك، فعليه تعزيز إعادة الإعمار». دائرةٌ فاضلة، تجعلها إلزامية الخدمة العسكرية تنفيذها أمراً مستحيلاً في الوقت الحاضر.

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

تعتد الخدمة الإلزامية في صفوف قوات النظام لسنوات (فرانس برس)

رصد

اقتحام الكونغرس: شهادات تؤكد الإخفاق الأمني

أدلى مسؤولون بشهادتهم أمام مجلس الشيوخ الأميركي في حادثة اقتحام الكونغرس، ما عمّق التساؤلات حول الإخفاق الأمني

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أدلى مسؤولون سابقون في الشرطة الأميركية قدموا استقالاتهم، إثر حادثة اقتحام مناصري الرئيس السابق دونالد ترامب مقر الكونغرس في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، بشهاداتهم أول من أمس الثلاثاء، في مجلس الشيوخ، فيما لا يزال التحقيق جارياً للإمساك بكافة الخيوط التي أوصلت إلى الفوضى والاقتحام وعدم قدرة الوكالات الفدرالية على تجنبه. لكن أجوبة هؤلاء المسؤولين لم تفعل سوى إضفاء مزيد من الشكوك على فعالية إجراءات الحماية التي كان يفترض أن يتمتع بها مبنى الكابيتول في واشنطن، وكذلك على العمل الاستخباراتي الذي كان يجب أن يتوقع أو يستبق تمرداً بهذه الضخامة والرمزية والأهمية. والقى ثلاثة مسؤولين كبار في جهاز الشرطة التي تقع على عاتقها حماية مقر الكونغرس باللوم في الحادثة التي أوقعت خمسة قتلى على ما وصفوه بالإخفاقات الاستخبارية، وبالثغرات التنبيهية التي أدت إلى الإقتحام.

والمسؤولون الثلاثة السابقون هم رئيس شرطة الكابيتول ستيفن سانت، والرقيب المسؤول في شرطة مجلس النواب بول إفرينغ، والرقيب المسؤول في «الشيوخ» مايكل ستينجر، وجميعهم استقالوا من مناصبهم إثر الحادثة. وحاول كل منهم، في جلسات استماع في الكونغرس، التقليل من مسؤوليته عن أحداث العنف التي وقعت في 6 يناير، لكنهم رووا بإسهاب وتفصيل كيف أن الاقتحام باغتهم، بعدما تحول في وقت قصير من احتجاج سلمي إلى حركة غوغائية، فشلت الشرطة في صدّها. وانضم قائد شرطة واشنطن بالإنابة، روبرت كونتي، إلى المسؤولين الثلاثة السابقين، متهماً المجتمع الاستخباري بالإخفاق في رصد المعلومات المهمة حول خطورة الاحتجاج ونوايا المهاجمين الرافضين للمصادقة على انتخاب جو بايدن رئيساً.

وبحسب التفاصيل التي أدلى بها الشهود، فإن نشرة لمكتب التحقيقات الفدرالي «أف بي آي»، أرسلت إلى عنوان للبريد الإلكتروني تستخدمه شرطة واشنطن قبل أقل من 24 ساعة من الهجوم، كما تسلم عنصر من شرطة الكابيتول التنبيه ذاته. لكن بحسب المسؤولين، فإن الرسالة لم تحمل علامة تهدف إلى التنبيه لأهميتها، أو إلى ضرورة قراءتها من قبل كبار المسؤولين في كلا الوكالتين (شرطة واشنطن وشرطة الكابيتول)، ما يعمق الأسئلة حول الإخفاق الأمني. وانتقاداً لذلك، قال كونتي: «كنت لأظن حقاً أن حادثة من هذا النوع، لكانت استدعت أقله مكالمة هاتفية (من أف بي آي)». وقالت السيناتورة أمي كلوبوشار، رئيسة لجنة القواعد والإدارة في «الشيوخ»، إن «الواضح وجود مشاكل استخبارية تتعلق بالمعلومات التي لم تصل إلى الأشخاص المناسبين، ولم تصل إلى الأشخاص المناسبين، وأظهرت الشهادات رفض المسؤولين المعنيين الاعتراف بدورهم في الإخفاق. كذلك أظهرت أن تقاطع صلاحيات شرطة الكابيتول وإدارة مقاطعة كولومبيا (منطقة واشنطن) ووكالات أخرى أعاقت التحرك لاستباق الواقعة. وقال المسؤولون الثلاثة أيضاً إن وزارة الدفاع الأميركية كانت بطيئة بعد الهجوم في سماحها للحرس الوطني بمساعدة الشرطة. وأكد رئيس شرطة الكابيتول (السابق) ستيفن ساند أن «أياً من التقارير الاستخبارية التي تلقيناها لم يتنبأ بما حصل»، واصفاً الاقتحام بأنه «أسوأ هجوم على قوات إنفاذ القانون وعلى ديمقراطيتنا». وأضاف أنه كان شاهداً على قيام المتمردين بضرب الضباط «ليس فقط بقبضات أيديهم، بل بعصي وحواجز معدنية وشراوات وساريات العلم». وبرأيه، فإن «هؤلاء المجرمين جاؤوا لشنّ الحرب». واعترف أن فريقه لم يدرب يوماً على تمرد بهذا الحجم، كما أنه كان يفتقد للمعدات اللازمة. وتعد شهادات مسؤولي الشرطة السابقين أمام «الشيوخ» الأولى التي تشمل عناصر أمنيين رفيعي المستوى، فيما يتوقع أن يأخذ التحقيق حول الهجوم وقتاً طويلاً. من جهتهم، ألقى أعضاء مجلس الشيوخ باللوم على «إخفاق في المخيلة»، لتصور أن يكون مئات المشاغبين راغبين في اقتحام الكابيتول. ورأت صحيفة «نيويورك تايمز» أن هذا المصطلح هو تكرار لما ردّده المسؤولون قبل حوالي عقدين، لشرح الإخفاق في تجنب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001.

في الأثناء، أدين الضابط المتقاعد في شرطة نيويورك توماس ويبستر، أول من أمس، بست تهم مرتبطة بحادثة الاقتحام، بعدما ضرب زميلاً له في الشرطة بسارية علم، لدى مشاركته في اقتحام الكابيتول. وكان ويبستر قد سلّم نفسه لـ«أف بي آي» الاثنين الماضي، ومن الممكن أن تصل عقوبته، بعد توجيه التهم إليه من قبل محكمة في نيويورك، إلى 20 سنة سجناً.

(أسوشييتد برس)

مسؤول سابق في الشرطة: المجرمون جاؤوا لشنّ الحرب

شرق غرب

نيجيريا: ارتفاع قتلى هجوم «بوكو حرام» إلى 16

ارتفع أمس، الأربعاء، عدد قتلى الهجوم الصاروخي الذي شنته جماعة «بوكو حرام» على مدينة مايدوغوري النيجيرية، أول من أمس، إلى 16 قتيلاً، بينهم 9 أطفال كانوا يلعبون كرة القدم، بحسب باباكورا كولو، وهو زعيم مليشيا موالية للجيش النيجيري. وكانت مصادر قد ذكرت أن الهجوم بقذائف الهاون أدى إلى سقوط 10 قتلى و47 جريحاً.

(فرانس برس)

الكونغو تلزم الدبلوماسيين بالإبلاغ عن تحركاتهم

ألزمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمس الأربعاء، الدبلوماسيين بإبلاغها بتحركاتهم خارج العاصمة كينشاسا في أعقاب مقتل السفير الإيطالي لوكا أتاناسيو وحارسه والسائق لدى برنامج الأغذية العالمي مصطفى ميلامبو في هجوم نفذه مسلحون، الإثنين الماضي، في إقليم شمال كيفو، قرب الحدود مع رواندا. وقال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو (الصورة): «طلبنا رسمياً من برنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة فتح تحقيق لتوضيح ملابسات ما حصل».

(رويترز، فرانس برس)

بلجيكا تحاكم 14 شخصا باعتداءات باريس

أعلنت النيابة العامة الفدرالية في بلجيكا، أمس الأربعاء، إحالة 14 شخصاً إلى محكمة جنائية للاشتباه بتواطئهم مع المجموعة المسلحة التي نفذت اعتداءات باريس في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، والتي تبناها تنظيم «داعش». ومن بين المتهمين العشرين في القضية، أعلن غرفة مجلس بروكسل إسقاط الدعوى ضد خمسة ومحاكمة سادس في قضية أخرى.

(فرانس برس)

وزير من ميانمار يبحث بتايلاند أزمة بلاده

أعلن مصدر حكومي في تايلاند، لوكالة «رويترز»، أمس الأربعاء، أن وزير الخارجية الذي عينه الجيش في ميانمار وونا ماونج لوين عقد، في بانكوك، اجتماعاً مع وزيرة خارجية إندونيسيا ريتنو مارسودي (الصورة)، ووزير خارجية تايلاند دون براموديوناي، مع تكثيف جيران ميانمار الجهود لحل أزمة الانقلاب. وقال مصدر آخر، لوكالة «فرانس برس»، إنه تم عقد لقاء ثلاثي بين الوزراء.

(رويترز، فرانس برس)

ألمانيا تدين إعدام مسجد بالانتماء إلى «داعش»

أدين إمام سابق في مسجد في ألمانيا، أمس الأربعاء، بتهمة الانتماء إلى تنظيم «داعش»، وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات ونصف السنة. ودانت محكمة بشمال ألمانيا العراقي أحمد عبد العزيز عبد الله، الملقب بأبي ولاء، بالعضوية في منظمة إرهابية أجنبية وتمويل الإرهاب وبكونه شريكاً في التحضير لعمل عنيف خطير. وخلصت إلى أن أبي ولاء وشبكته قاموا بزرع الأفكار الراديكالية بين الشباب في شمال وغرب ألمانيا وأرسلوهم إلى مناطق يسيطر عليها «داعش». وحكم على ثلاثة متهمين آخرين بالسجن لمدد تتراوح بين أربع وثماني سنوات لدعمهم التنظيم.

(أسوشييتد برس)

قوننة أم توظيف سياسي؟

«القنب الهندي» على طاولة الحكومة المغربية

تطرح عملية بحث الحكومة المغربية قوننة القنب الهندي مخاوف من أن يكون هذا الأمر محاولة من «العدالة والتنمية» لاستمالة مناطق قبل الانتخابات

الرباط ـ **عادل نجدي**

تتركّز الأنظار بالمغرب، اليوم الخميس، على مجلس الوزراء، الذي سيرأسه رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، حيث من المُفترض أن يناقش مشروع قانون يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وذلك في سابقة في تاريخ البلاد.

وشكل إعلان الحكومة إدراج مشروع قانون الاستخدامات المشروعة للقنب الهندي، على جدول أعمال مجلسها الأسبوعي، مفاجأة كبيرة للكثير من المتابعين، وذلك بعد رفض قاطع من كل الحكومات المتعاقبة، على امتداد السنوات الماضية، للمطالب التي رفعتها جمعيات مدنية وأحزاب سياسية لقوننة زراعة النبتة المخدرة، واستخدامها لأغراض طبية وصناعية، بدعوى أن تلك النبتة محظورة وطنياً ودولياً، ولا يمكن التغاضي عن مخالفة القانون.

وبينما تحيي خطوة الحكومة، مجدداً، السجال حول قوننة زراعة «الكيف» (التعبير المستخدم في المغرب للقنب الهندي)، يطرح توقيت التحرك المفاجئ علامات استفهام حول توقيته وإمكانية توظيفه سياسياً من قبل أطراف حزبية، وذلك على بعد أشهر قليلة من موعد الانتخابات التشريعية والبلدية والجهوية المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

والواقع أنها ليست المرة الأولى التي يطفو فيها النقاش حول قوننة القنب الهندي على سطح المشهد السياسي في المغرب، إذ قاد «الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف»، منذ بداية تأليفه في 2007، حملة من أجل وضع ما وصفها بسياسة عادلة وناجعة وبديلة عن المقاربة الأمنية السائدة في تدبير ملف زراعته واستغلاله، خاصة بالمناطق التاريخية لزراعته. كما أصدر في العام 2008 وثيقة بعنوان «دعوة لفتح نقاش حول قوننة زراعة القنب الهندي بالمغرب وتوجيه استعمالاته». وفي 2013 عاد مطلب قوننة زراعة القنب الهندي، الذي رفعه الائتلاف، إلى الواجهة، بعدما تبناه حزبان كبيران هما «الاستقلال» و«الأصالة والمعاصرة»، واللذان أعدّا، للمرة الأولى، مقترحي قانون لكل منهما، يخص الأول قوننة الزراعة، بينما يتعلق الثاني بالعفو العام عن المزارعين الملاحقين قضائياً.

وخلال تلك المرحلة تم عقد العديد من اللقاءات للتعريف بمزايا قوننة هذا النشاط، وانعكاساته الإيجابية على المزارعين الصغار والدولة. لكن جذوة النقاش انطفأت شيئاً فشيئاً، وبقي المقترحان حبيسي رفوف البرلمان، إلى أن تم إغلاق الموضوع بشكل نهائي، بعد أن وجدا معارضة شرسة من رئيس الحكومة الأسبق عبد الإله بنكيران وحزبه «العدالة والتنمية»، بدعوى «خطورة تسرب أموال تجارة المخدرات إلى عالم السياسة، وتوظيف المال الحرام، لشراء أصوات الناخبين، وتهديد نزاهة العملية الانتخابية وصدقيتها».

ويبدو لافتاً، أن طرح الحكومة مشروع القانون يأتي بالتزامن مع النقاش الواسع الذي قاده، خلال الأيام الماضية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة استشارية مستقلة يتمثل دورها في إجراء دراسات ومقترحات لصالح الحكومة ومجلسي البرلمان) حول هذا الموضوع، فيما يرتقب أن يصدر مجلس الوزراء تقريراً هو الأول من نوعه حول قوننة «نبتة الكيف» لاستعمالات طبية وعلمية، خلال الأيام المقبلة.

وأعاد تصويت لجنة المخدرات، التابعة للأمم المتحدة، في ديسمبر /كانون الأول 2020، على إعادة تصنيف نبتة القنب الهندي من فئة «الأكثر خطورة» إلى «الأقل خطورة» وفتح باب استعمالها الطبي، جدل قوننة زراعة هذه النبتة في المغرب إلى الواجهة. وفي الوقت الذي يعول فيه مزارعو القنب الهندي على قوننة نشاطهم، وإخراجهم من الفقر وتجنيبهم سلسلة المطاردات والمتابعات القضائية، اعتبر رئيس الكتلة النيابية لحزب «الاستقلال» المعارض، نور الدين مضيان، أن مشروع القانون الذي جاءت به الحكومة خطوة طال انتظارها بعد سنوات من المطالبة بقوننة زراعة واستعمال القنب الهندي، ومبادرة تُساير توجه حزبه، الذي كان سباقاً لتقديم اقتراح قانون بهذا الشأن في الولاية التشريعية السابقة. ودعا مضيان، وهو رئيس الفريق الاستقلالي بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى ضرورة فتح نقاش مجتمعي موسع ومسؤول حول موضوع «الكيف»، يشارك فيه مختلف الأطراف، من أجل إيجاد حلول واقعية، وتدابير اقتصادية ناجعة، وإجراءات اجتماعية بديلة، وواقعية، ما من شأنه وضع حد لمعاناة الفلاحين، الذين وجدوا أنفسهم، تاريخياً، يعيشون من زراعة القنب الهندي، وفي حالة إطلاق سراح مؤقت جراء مطاردتهم من قبل السلطات.

ولئن كان القيادي في حزب «الاستقلال» ربط بين إدراج مشروع قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي على جدول أعمال الحكومة بفتح لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة باب استعماله طبياً، وتحيين مقترح القانون، الذي كان تقدم به فريقه في ديسمبر/كانون الأول 2013، إلا أن قراءات أخرى تظهر أن توقيت إخراج الحكومة للمشروع يثير أكثر من علامة استفهام حول إن كان تحركها مدفوعاً بدوافع انتخابية مع اقتراب موعد الانتخابات.

يعول مزارعو القنب الهندي على قوننة نشاطهم (فاضل سنا/ فرانس برس)

نور الدين مضيان: مشروع القانون الحكومي خطوة طال انتظارها

ووفقاً لرئيس المرصد المغربي للمشاركة السياسية، جواد الشفدي، فإن السرعة التي تمت بها برمجة مشروع القانون في مجلس الوزراء، والأسباب والتداعيات التي دفعت إلى ذلك، تطرح علامات استفهام عدة «لاسيما ونحن في سنة انتخابية تلزم الجهازين التنفيذي والتشريعي بتركيز عملهما على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة». ولفت، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن ضيق الزمن التشريعي لا يسمح في الوقت الراهن بمناقشة قوانين لاعلاقة لها بالانتخابات، كما أن حساسية موضوع القنب الهندي تستدعي مقاربة تشاركية، وتجنب السرعة القاتلة. وأبدى الشفدي استغرابه من كون الحزب، الذي قاد معركة ضارية خلال الولاية التشريعية السابقة ضد مقترحات شبيهة، هو من يقود حالياً الائتلاف الحكومي الذي سيتدارس مشروع قانون «الكيف». وقال «المجيء بهذا المشروع في الوقت الحالي غير مفهوم، وأخشى أن يكون استعماله ورقة انتخابية بيد بعض الأحزاب السياسية، في وقت كان مفيداً إطلاق النقاش حول المشروع بمقاربة تشاركية بعد الاستحقاقات الانتخابية المقبلة». في السياق ذاته، رأى أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، رشيد لزرق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن إخراج مشروع القانون يأتي في سياق يتسم ببدء العد العكسي لمحطة الانتخابات المقبلة، ما قد يفهم منه أنه محاولة من الحكومة التي يقودها حزب «العدالة والتنمية» لاستمالة مناطق زراعة القنب الهندي من خلال مشروع القانون، الذي قد يشكل مقدمة لانفراج سياسي، عبر العفو عن المزارعين المعتقلين أو الملاحقين. وبحسب لزرق، فإن مشروع القانون قد يؤشر على تغيير طرأ على موقف الحزب، الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي، بعد أن كان واجه المقترحين، اللذين كان تقدم بهما في عهد حكومة عبد الإله بنكيران، «الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال»، لقوننة زراعة القنب الهندي لأغراض طبية وصناعية، خوفاً من استثمارهما في انتخابات 2016. وربط بين تغير موقف «العدالة والتنمية» وبلورة مشروع القانون، بكون الأخير سيفتح له المجال للدخول إلى مناطق زراعة القنب الهندي شمال المغرب، وتوسيع كتلته الانتخابية.

لكن منسق «الائتلاف المغربي من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للكيف»، شكيب الخياري، استبعد أن يكون طرح الحكومة، التي يقودها «العدالة والتنمية»، لمشروع القانون يهدف لتحقيق مآرب انتخابية. وأشار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن النقاش الذي دار في 2014 حول عملية قوننة القنب الهندي كان يشير إلى أن الحزب سينخرط في النقاش، وإن بمقاربات مختلفة عن تلك التي كانت مطروحة حينها من قبل «الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال». وبحسب الخياري، الذي يعد أحد أبرز المدافعين عن قوننة زراعة القنب الهندي بالمغرب واستخدامه في المجال الطبي، فإن مسار التوجه نحو القوننة كان لافتاً كذلك، من خلال إنجاز وكالة تنمية الأقاليم الشمالية (مؤسسة عامة) في 2010 لدراسة حول المداخيل التي يمكن أن تجلبها العملية لأغراض طبية وصناعية.